

تمهيد:

التراث الثقافي ذو قيمة إنسانية كونية، بالتالي، هو المبدأ الواجب إتباعه للإجابة عن كونية التراث الثقافي ولماذا نحميه ونحافظ عليه، لكن الأجهزة التي تم إنشاؤها كونياً من أجل الحماية والحفاظ، ليست فاعلة حقاً ، وذلك لإشكالات في المنظومة التي أنشأت هذه الأجهزة بأدواتها، من حيث الفاعلية والإمكانية، خاصة في حالات النزاعات، وتحديد المسألة.

إن البناية أو العمل الفني، مصنوعان من قبل أشخاص اهتموا بعناية لتصميم وصناعة تلك المنجزات لأهداف مادية غرضها الاستمرارية، أو لتحقيق مكسب أو بهدف الإبداع، وقد مرّت بمراحل، تم خلالها بذل الموارد، ومنها الإنسانية كالجهود البشري المتمثل في البد العاملة، أو الجهد الذهني المتمثل بالعقول المخططة والمنظمة لتلك العمليات، ذلك غير الوقت المستهلك للعمليات كلها والموارد المادية .

وتلك الأعمال المصنوعة بشريا مهمة لكونها شاهد عيان على تطورنا وتفاعلنا الإنساني، إضافة إلى قيمتها الاقتصادية والسياسية الممكن كسبها .

ما هو التراث الثقافي؟

على الرغم من كون الثقافة أحد المصطلحات التي طالما صُغِبَ الإجماع على تحديدها بمعنى واحد مُعترف به، وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لسن وتطبيق قوانين وآليات محلية وعالمية للحفاظ على التراث الثقافي الذي يتعرض للتهديد الطبيعي و الإنساني من عوامل الزمن وصناعات الإنسان أو نزاعاته بشكل مستمر، فهناك جهود ومحاولات مستمرة

لمواجهة التهديد، إلا أن تلك المحاولات لم تتكلل بالنجاح الذي تصبو إليه حتى الآن.

ماهية الثقافة:

يعتبر مصطلح أو مفهوم الثقافة من أكثر المصطلحات شيوعا و استخداما، و من بين المصطلحات أو المفاهيم الرئيسية التي تتصل بمعالجة موضوع الثقافة في المجتمعات المحلية: الاتصال الثقافي، و التغيير الثقافي، و الاكتساب الثقافي، و التخلف الثقافي، و أنماط الثقافة، و الثقافات الفرعية و غيرها.

-مفهوم الثقافة:

و في إطار الجهود التي بذلت في تعريف الثقافة نجد في عام 1871 قد نشر العالم البريطاني إدوارد بيرنت تايلور كتابه المكون من جزئين عن الثقافة البدائية و هو يعتبر بحق أول محاولة هامة أسهمت في مجال الأنثروبولوجيا الثقافية، و قد حدّد تايلور مفهوم الثقافة بقوله " : إن الثقافة أو الحضارة هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة و المعتقدات، و الفنون، والقانون، و الأخلاق، و العادات، و العرف، وكافة القدرات و الأشياء الأخرى التي تؤدي من طرف الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع، و لهذا كانت إشارات تايلور لا تعني تحديد مفهوم أو اصطلاح الثقافة في حد ذاتها بقدر ما كانت محاولاته تهدف إلى وضع تاريخ للثقافة أو الحضارة بصفة عامة و من جهة أخرى فقد وجدت دراسات الثقافة في مجال الأنثروبولوجيا اهتماما كبيرا من جانب اثنين من علماء الأنثروبولوجيا في أمريكا و هما ألفريد كروبير، و كلايد كلاكهون اللذان قدما العديد من الدراسات و الأعمال في هذا المجال و علم الاجتماع و علم النفس الاجتماعي و الإكلينيكي. و نظر كل من كروبير و كلاكهون إلى الثقافة على أنها تمثل الأساس الجوهري الذي يمكن أن تقوم عليه الأنثروبولوجيا في عمومها، كما أشار إلى أن الاهتمام بمفهوم الثقافة يمكن أن يساعد على تشييد نظرية علمية متكاملة لدراسة الإنسان و المجتمع.

2-خصائص و فوائد الثقافة

-خصائص الثقافة

ينفرد الإنسان عن جميع المخلوقات بقدرته على صناعة الثقافة و الحفاظ عليها، و لكنه يشارك عدد كبير من المخلوقات في المعيشة داخل مجتمع بدأ صغيراً و أخذ ينمو و يتسع بمرور الزمن، و كل مجتمع بشري له ثقافة خاصة تميزه عن باقي المجتمعات دون أن نغفل التشابه في المراحل التاريخية و البيئة الجغرافية، و بالرغم من وجود التشابه بين هذه المجتمعات فإنه لا يصل أبداً إلى حد التطابق، و ذلك لأن كل مجتمع تتميز ثقافته بطابع خاص.

-أهمية و فاعلية الموروث الثقافي

إن الموروث الثقافي كنز الأمة، به تفرض وجودها و تثبت ذاتها، و تحقق طموحاتها و هذه الموروثات - سواء كانت مادية أو معنوية - لها حضور دائم في ذهن المجتمع لأنها أثرت في حياة الناس الذهنية و تأثرت بها، و لقد نظر مستخدمو تلك الموروثات إليها على أنها ملك دخل في حيازتهم، و على أساس ذلك الوضع الاجتماعي، استطاعوا التصرف فيها، غير أن الموروثات المذكورة، كانت بالإضافة إلى قيمتها العملية الفنية و المعرفية ذات قيمة و جدانية هي - قيمة الرمز الذي ينتمي إلى الأسلاف .

إن الموروث الثقافي يعد إحدى الوسائل الهامة التي تعرف بطبيعة ذلك المجتمع و بيئته، كما أنه يكشف عن خصوصية كل أمة . كونه سجل حقيقي لمختلف الجوانب الاجتماعية و الفكرية و الثقافية.

و خلاصة القول أن الأمم التي تتخلى عن تراثها و تهمله فإنها تتخلى عن روحها و تهدم مقوماتها، و تعيش بلا تاريخ .

العلاقة بين حفظ التراث الثقافي و التنمية المستدامة:

إن مسألة التنمية المستدامة يمكن فهمها بطريقتين، من حيث علاقتها بالتراث الثقافي:

- بوصفها من اهتمامات استدامة التراث، و اعتبارها غاية بذاتها، و جزءاً من الموارد البيئية الثقافية التي ينبغي حمايتها و نقلها إلى الأجيال المقبلة لضمان تنميتها .

- بوصفها مساهمة يمكن للتراث و حفظ التراث أن يقدمانها للأبعاد البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية للتنمية المستدامة .

تعتمد المقاربة الأولى على فرضية أن التراث الثقافي و القدرة على فهم الماضي من خلال بقاياها المادية، بوصفها سمات مميزة للتنوع الثقافي، يلعبان دوراً رئيسياً في تعزيز

المجتمعات المحلية القوية، وفي دعم الرفاهية المادية والروحية للأفراد، وفي التشجيع على التفاهم المتبادل والسلام. واستنادا إلى وجهة النظر هذه، تعتبر حماية التراث الثقافي وتعزيزه، من حيث مساهمته في المجتمع، هدفاً مشروعاً في حد ذاته. أما المقاربة الثانية فتنبع من إدراك أن قطاع التراث، بوصفه لاعباً أساسياً في الساحة الاجتماعية الأوسع، وبوصفه عنصراً في نظام أكبر لمكونات مترابطة فيما بينها، ينبغي أن يقبل بنصيبه من المسؤولية فيما يتعلق بالتحدّي العالمي للاستدامة. وفي إطار السياق الحالي للضغوط المتزايدة من الأنشطة البشرية، وتراجع الموارد المالية والبيئية، والتغيير المناخي، لم يعد بالإمكان أخذ مساهمة حماية التراث في الاستدامة والتنمية المستدامة على أنها أمر مفروغ منه، بل ينبغي تقديمها على أساس كل حالة منفردة من خلال "الأركان الثلاثة: البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي".

يجري الاعتراف على نحو متزايد بمقدرة التراث على المساهمة في حماية البيئة وفي نموّ رأس المال الاجتماعي والاقتصادي. وقد أصبح من غير الممكن عزل شواغل التراث بطريقة مصنّعة عن القطاعات الأخرى، حيث أن العوامل الخارجية سوف تستمر في إلحاق الضرر بممارسات التراث تماماً كما أن اتخاذ قرارات معزولة بشأن إدارة التراث سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالعلاقة التي تربط التراث بسياقه. وقد أصبح ذلك واضحاً في العوامل التي أثّرت على حالة حفظ ممتلكات التراث العالمي على مدى السنوات القليلة الماضية، وتشير الإحصائيات في الغالبية العظمى من الحالات، إلى أن المسؤول عن تدهور تلك الممتلكات جاءت من "خارج حدود الموقع، وأن المدير المعني مهما كان جيداً، كان ذو مقدرة محدودة على التغيير. إن المساهمة في التنمية المستدامة، ضمن هذا المنظور، لا تكون مجرد التزام أخلاقي بقطاع التراث الثقافي فحسب، بل تكون على المدى الطويل مسألة بقاء، وبخاصة في الأزمة المالية الحالية التي تتزايد فيها صعوبة تبرير الإنفاق العام على الصون.

إن التركيز على الحجّة الأولى (التراث الثقافي بوصفه غاية مشروعاً بذاتها)، عندما لا يكون مدعماً بالبراهين المؤيدة لمساهمة التراث في المقومات الأساسية الأخرى لرفاه الإنسان مثل خلق فرص عمل أو أية منافع مادية أخرى، لطالما وضع حفظ التراث في نوع من "الاحتياطي الخاص" للنوايا الحسنة المفتقرة إلى التمويل الكافي.

فلافتراض بأن الأمكنة التراثية، بما فيها " استخدام الأراضي بشكل مستدام " فيما يخص المناظر الطبيعية الثقافية، تمثل نماذج تنموية مستدامة بطبيعتها، ما زال يحتاج إلى برهان، بخاصة عندما تعطى الأولوية " للحماية " ،وقد أدى ذلك إلى شاغل مفاده أنه ما لم يتم الاعتراف بصورة جلية بمساهمة التراث في الأركان الثلاثة الأخرى، فإنه يُخشى أن يبقى التراث مجالاً هامشياً في الإطار الأوسع للتنمية المستدامة.

ولقد رأى البعض، من ناحية أخرى، أن هناك اهتمام كبير ب"التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وأن إنفاذ أكبر قدر ممكن من التراث الذي بقي حياً حتى الآن أمر مصيري، بغض النظر عن الفوائد الفورية التي قد يوفرها للمجتمعات المحلية، بما أنه يشكل أحد الأصول الأساسية لرأس المال الذي سيضمن نماء الأجيال المقبلة. ويدعو هؤلاء لاتخاذ موقف قوي لصالح الحفظ بوصفه هدفاً شرعياً بذاته، وبخاصة لبعض المواقع ذات القيمة الاستثنائية الأهمية كتلك المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي. ولا شك أن الفوائد الاجتماعية -الاقتصادية الناتجة عن ممتلكات التراث، إن الآثار المترتبة عن الأخذ بالمقاربة الثانية (أي مساهمة التراث في الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة) مهمة بالنسبة للقطاع، في أنحاء عديدة من العالم. وسيكون هناك أيضاً نتائج مهمة تنعكس على نظرية هذا الحقل المعرفي وممارسته. وينبغي على الممارسين في حقل التراث أن يفهموا الروابط المتعددة القائمة بين التراث والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً والتي توضح عمليات التفاعل المتبادل فيما بينها، وأن يمارسوا دورهم بما يتفق وذلك. وعليهم أن يتعاملوا مع مجموعة واسعة من الناس من ذوي الخلفيات المختلفة والخبرات المتنوعة، وأن يأخذوا بعين الاعتبار مجموعة أوسع من المنفعين . وهكذا، لن تترك القرارات التي تتخذ بشأن حماية التراث في أيدي خبراء التراث، بل تتم مناقشتها بين العديد من النظراء استناداً إلى حجج قوية وأهداف مشتركة سعياً للتوصل إلى تسويات عملية. إن المطلوب على الأرجح، هو الجمع بين المقاربتين، اللتين لا تستبعد إحداها الأخرى؛ إعادة تأكيد قيمة التراث الثقافي من خلال توضيح مساهمته في المجتمع من حيث الرفاه والسعادة من جهة؛ واستكشاف الظروف التي يمكن أن تجعل التراث مساهماً قوياً في الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن وضعه في مكانه الصحيح بوصفه أولوية في برامج العمل التنموية العالمية والوطنية، من الجهة الأخرى.

إن تبني المبادرات التي توفر فوائد متبادلة للممتلك ولمحيطه قد لا تبدو ضرورية لحماية القيمة العالمية الاستثنائية، ولكنها يمكن أن تبرهن أهميتها على المدى الطويل، لأنها تربط ما بين هذه الممتلكات وسياقها بطريقة إيجابية وثابتة ومستمرّة، وهذا يساعد على بقائها لمدة طويلة. فعلى سبيل المثال، إن الفوائد المتبادلة لتعزيز المهارات المحلية لحماية الممتلك، بدأ من تدريب مواهب جديدة من الخارج، قد لا تظهر سوى في فترة زمنية بعيدة.

استغلال التراث الأثري كثروة اقتصادية:

تعتبر السياحة من القطاعات الحساسة و الإستراتيجية التي يعول عليها في تنمية الاقتصاد الوطني، ولا يخفى على أحد بأن هناك اهتماما متزايدا بقطاع السياحة في الآونة الأخيرة من طرف المشرفين و المسيرين لهذا القطاع. وبالنظر للمقومات السياحية المتعددة في الجزائر فإن هناك مجموعة من الآليات ان توفرت بإمكانها أن تعطي دفعا اضافيا للسياحة الثقافية لتشجيع السياحة المحلية أولا ثم السياحة الخارجية من توفير كل الظروف التي من شأنها أن تدفع بالسائح الى زيارة هذه المواقع و نذكر منها:

- العمل على الإشهار بوجود هذه المواقع عن طريق القيام بمطويات خاصة بالموقع و المناطق المجاورة له، من صور و مواقع طبيعية، بالإضافة الى الفنادق.
- تخصيص صفحات عبر شبكة الإنترنت للمواقع الأثرية.
- القيام برحلات مدرسية تلمس جميع الأطوار الابتدائية و المتوسطة و الثانوية للتعرف على تنوع و قيمة التراث السائد بالمنطقة.
- تسييج المواقع و تزويدها بباب لتنظيم الدخول الى المواقع الأثرية.
- وضع لافتات شارحة لمكونات الموقع عند مدخله مع تزويدها بنبذة تاريخية عن المكان و تحديد كيفية المسار في الموقع حتى لا تكون الزيارة عشوائية خاصة في غياب المرشد السياحي.
- تكوين مرشدين سياحيين على دراية بمكونات الموقع و ما يحيط به من معالم.

- وضع فرق خاصة تسهر على سلامة ونظافة الموقع.
- ضرورة انشاء أماكن خاصة قرب الموقع حتى يستطيع الزائر الأكل و الراحة و توفير النقل العمومي لتسهيل التنقلات مثل فتح دكاكين خاصة تقوم بالصناعات التقليدية في مجال الحلي و النسيج و الفخار و غيرها.
- تشجيع دراسات علمية حول المنطقة في المجال الأثري و التاريخي و المعماري و السياحي لجمع أكبر كم من المعلومات حول المنطقة و العمل على نشرها على نطاق واسع.
- القيام بعملية جرد شاملة لجميع المعالم الموجودة لتحقيق قاعدة بيانات متنوعة تفتح الباب على العديد من الدراسات.
- إنشاء متاحف محلية خاصة بالمواقع تعرض بها أشرطة وثائقية عن تاريخ المنطقة.
- إعادة تشكيل اللقى و الأدوات التي لم يبق لها أثر إلا في صور الأرشيف أو الكتب و المراجع القديمة إحياءا للحرف و الصناعات التقليدية القديمة.
- التفكير في إعادة تهيئة بعض النماذج من العمائر، من مساجد وزوايا و مساكن و قلاع، وهو ما يسمح بالتعرف على الوحدات المعمارية المكونة لها بشكل واضح، كما يعمل على إعادة إحياءها.

آخطار التخطيط العمراني المعاصر على الآثار:

يؤدي اقامة المشاريع التنموية بطريقة غير مدروسة خصوصا في غياب توفر جرد كامل للمناطق الأثرية الى أضرار وخيمة بالآثار المطمورة. فالجزائر تعاني شرخا عميقا قائما بين بطء تقدم الأبحاث الأثرية عبر مختلف مناطق التراب الوطني من جهة وسرعة المشاريع التنموية من جهة أخرى، حيث عرفت مؤخرا فتح ورشات كبيرة في مجال تحديث شبكة الطرقات بالجزائر، مثل انجاز مشروع مترو الأنفاق والطريق السيار شرق-غرب والطرق السريعة الكبير الرابطة مابين الطريق السيار والمراكز الحضارية لأربع وثلاثين ولاية، والتحويل التدريجي لطريق الوحدة الإفريقية سابق الى طريق، سريع هذه المشاريع الكبرى

سيكلف انجازها اغتيال ذاكرة الأمة بالنظر الى كونها ستمر حتما بألاف المواقع
الأثرية المطمورة وستلحق بها أضرار جسيمة في غياب سياسة تنموية مدروسة.